جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

البحث العلمي ودوره في الحد من الجريمة

أ.د. فايز الزعبي

٢٠٠١م

البحث العلمي ودوره في الحد من الجريمة

أ.د. فايـــز الزعـــبي

البحث العلمي ودوره في الحد من الجريمة

١ـ مقدّمـــــة

تجمع النظريات الاجتماعية والنفسية على أنّ الإنسان وبحكم تكوينه النفسي والعقلي مستعد بالفطرة على أن يقوم بالسلوكيات السلبيّة المعبّرة عن الجانب الشرير في تكوينه والتي يطلق عليها عادة بالسلوكيات الإجرامية، سواء ما تمثل منها بالجنايات أم الجنح أم المخالفات. وما دامت الجريمة نتاج صراعات داخلية في نفس العنصر البشري أو نتائج ظواهر وظروف وتناقضات خارجية تتّصف بعدم التوازن فإنها ما زالت تشغل اهتمامات المفكرين والفقهاء والسياسيين على مرّ العصور وتحتل مساحة واسعة على خريطة البحث العملي والقرار

لقد عرف المجتمع الإنساني الجريمة منذ القدم واستخدم الطرق والأساليب المتنوعة والمختلفة لمحاربتها وللحد من تفاقمها، وعلى الرغم من ذلك بقيت الظاهرة الإجرامية قائمة ومنتشرة وقد تكون أخذت أشكالاً متطوّرة مع تطوّر المجتمعات وأنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. حيث أنّ التطوّر الحضاري ساعد على تطوّر الجريمة وبخاصة في الدول المتقدّمة. وهذا لا يمنع من انتشارها أيضاً في الدول والمجتمعات النامية والتي منها الدول العربية والإسلامية وخاصة وأنها مقبلة على نقلات وتغيّرات نوعية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بسبب الانفتاح العالمي وتزايد معدلات الاحتكاك والتقارب بين الأمم والشعوب. الأمر الذي أدّى إلى ادخال الجريمة في حيّز الاهتمامات الاستراتيجية على مستوى الدولة أو المجتمع، وتخصيص الجهد والمال لدراستها وتحليلها علمياً لهدف وضع الخطط والسياسات الشمولية لمحاربتها أو الحد من انتشارها، وذلك

لهدف المحافظة على كينونة المجتمع العربي والإسلامي والحفاظ على هويته وقيمه وعاداته وعلى أواصر التعاون والتكاتف بين أفراده لتحقيق الأمن والاستقرار ولما كانت الجريمة تهدد الكيان الإنساني والاجتماعي فلا بدّ والحالة هذه من اعتماد البحث العلمي المناسب للحدّ من انتشارها ومنع تطوّرها مع تطور المجتمعات ومكافحتها إنْ أمكن من أجل مصلحة المجتمع ورفاهه.

٢ ـ لمحة تاريخية عن تطوّر علم الإجرام

تعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية السلبية التي تخضع لقواعد عامة تحكمها، شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية الأخرى. وقد اختلفت النظريات والفلسفات في تفسير السلوك الإجرامي أو تحديد أسبابه ومسبّباته. وبالرغم من هذا الاختلاف، إلاّ أنّ الجريمة لا تزال من الظواهر التي تؤرّق المجتمعات المتقدمة منها والنامية، حيث تحظى باهتمام السياسيين والاجتماعيين والعلماء والمهنيين. ويترجم هذا الاهتمام عادة إلى خطط وسياسات على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتتّخذ القرارات الاستراتيجية لمعالجة ظاهرة الجريمة التي تؤكد جميع الدراسات ذات العلاقة على أنها تتشابه مع الظواهر الأخرى في المجتمع؛ كظاهرتي الفقر والبطالة في الكثير من المجتمعات.

يعد علم الإجرام Criminology بالمعنى العلمي للكلمة علماً حديثاً، ولم يتطوّر إلا بتطوّر المنهج العلمي التجريبي الذي حدّد الأسس والأساليب والمناهج المتنوعة لدراسة الظاهرة والخروج بنتائج أكثر دقة ومصداقية. وعلى الرغم من أنّ علم الإجرام حديث الشأن، إلاّ أنّ ذلك لا يستبعد الإشارة إلى بعض الاهتمامات التي ظهرت في العصور القديمة ابتداءً بعلماء وفلاسفة

الإغريق، وانتهاءً بالمحاولات التي ظهرت من قِبَل August Conte في بداية القرن التاسع عشر، والذي نادى بضرورة استخدام المنهج التجريبي في دراسة الظواهر الاجتماعية كظاهرة الجريمة. وبعد ذلك اعتبر علماء الاجتماع ظاهرة الجريمة فرع من فروع المعرفة الاجتماعية له أصوله ومبادئه، وعلى سبيل المثال كان كتاب (Gyerrg) «التوازن الأدبي» عام ١٨٣٣ من البدايات الذي درس من خلاله إحصاءات الجريمة في فرنسا وأثر بعض العوامل الفردية والاجتماعية والاقتصادية على سلوك المجرم. كما قام Quetelet في عام ١٨٣٥ أيضاً بدراسة أثر العوامل الفردية والظروف الاجتماعية والجغرافية على السلوك الإجرامي في كتابه «الإنسان وتطوّر ملكاته»، حيث وجد بأنّ الطقس والجنس والسن تعتبر عوامل رئيسة في تأثيرها على المجرم، وصنّف المجتمعات على أساس العوامل الديموغرافية، وقد أُعتبر أول من أسس علم الإحصاء الجنائي. كما قام Trade بدراسة العوامل الاجتماعية للجريمة، حيث ركّز على دور الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية ودورهما في خلق السلوك الإجرامي. حيث يحل الخطأ الجماعي محل الخطأ الفردي، ويعتبر الناس جميعاً جناة ما عدا الشخص المجرم الذي يجب أن يعاقب. كما ركّز (Durkhiem) على دور الروابط الاجتماعية وتأثير المجتمع في الجريمة بشكل أساسي، حيث اعتبر أنّ المجرم نتاج بيئته وتطورّه، أي أنّه ربط بين السلوك الاجتماعي وكل من البيئة والتحضرّ، باعتباره من أنصار مدرسة الوسط الاجتماعي ومؤسس المدرسة الحديثة لعلم الاجتماع القانوني.

أمّا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد ظهر توجّه جديد لدراسة ظاهرة الجريمة بالاعتماد على الفرد نفسه بشقيه العضوي والنفسي. وبدأت بالظهور ملامح ما يسمّى بالمدرسة العضوية التي اهتمّت بدراسة

أسباب الجريمة من خلال تحليل التكوين الجسماني للإنسان. وأول من اهتمّ بذلك العالم الإيطالي Lombroso، حيث ألّف كتاباً سمّي «الإنسان المجرم» ١٨٧٦، حيث قال أنّ الصفات الإجرامية لدى المجرمين متشابهة وتنتقل بالوراثة عبر الأجيال، وأنّها تتمثّل بشذوذ من الناحيتين الجسمية والنفسية، حيث اصطلح على تسميته «مجرم بالفطرة». بذلك يتّضح لنا بأنّه كان هناك اتجاهين في دراسة المجرمين حتى نهاية القرن التاسع عشر هما: الاتجاه الاجتماعي، والذي تمثّل بفلسفة الوسط الاجتماعي. والاتجاه الفردي والذي تمثّل بفلسفة الوراثة. أمّا مع بداية القرن العشرين، فقد ظهر توجّه جديد متوازن يجمع بين التوجّه الاجتماعي والتوجه الفردي من خلال أعمال Ferri عام ١٩٢٩، حيث ذكر في كتابه «علم الاجتماع الجنائي» أنّ الجريمة حصيلة تفاعل ثلاثة أنواع من العوامل، هي:

١ ـ العوامل الانثروبولوجية: كالسن والنوع بالإضافة إلى الخصائص الفسيولوجية والعضوية.

٢ ـ العوامل الاجتماعية: كالبنى الاجتماعية والتوزيع السكاني والعادات والتقاليد والقيم والظروف الاقتصادية.

٣ ـ العوامل الطبيعية أو المادية: كالمناخ والتضاريس والزمن والموقع الجغرافي للمكان الذي تقع فيه الجريمة .الخ.

ولكن بالرغم من ذلك، فعند دراسة ظاهرة الجريمة فإنّه لا بُدّ من دراسة جميع جوانبها والعوامل المؤثرة فيها، كعوامل التكوين الفردي العضوية والنفسية، والعوامل الاجتماعية والبيئية، والاستعانة بالعلوم الاجتماعية ذات العلاقة كعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم النفس الاجتماعي. وعلم الاقتصاد، وعلم الإنسان وغيرها.

٣ ـ مشكلة الدراسة

تعاني المجتمعات بأنواعها المتقدمة والنامية من نمو ظاهرة الإجرام وبخاصة في الدول التي بدأت فيها بوادر التغيّر في البنى الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً في السنوات الأخيرة، وذلك على ضوء الانفتاح العالمي. أو ما يسمّى بالعولمة وبسبب التغيّرات التي حصلت في القيم والعادات وفي أنماط الحياة، الأمر الذي انعكس على أنماط السلوك.

ولمّا كانت المجتمعات وبخاصة النامية منها تُعدُّ نفسها لانطلاقة جديدة في التحوّل والتغيّر الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والقيمي، كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على السلوك الاجتماعي من الناحيتين الفردية والجماعية ويؤثّر بصورة سلبية على العلاقات الاجتماعية القائمة أصلاً على التكاتف والتعاون والاعتمادية والتفاعل ويؤدّي إلى تدهور المنظومة القيمية في المجتمع، الأمر الذي يؤثّر سلباً على الروابط الاجتماعية وعلى الأمن الاجتماعي، ممّا يؤدي إلى نشوء بيئة خصبة لظهور الجريمة وازدياد حدتها.

ولمّا كانت الجريمة تزداد في ظروف تتّصف بالتغيّر والتعقيد، كان الأمر يتطلّب دراسة ظاهرة الجريمة، من حيث الطبيعة والنوع والشكل والأسلوب والممارسة بأساليب ومناهج علمية مناسبة كفيلة بالحد من الظاهرة.

٤ ـ أهداف الدراسة

تنطلق أهداف الدراسة من الإيمان بأنّ من أهم أسباب تطوّر المجتمعات ونموها وازدهارها هو استقرارها وأمنها. ولمّا كانت المجتمعات من حيث المبدأ تتطوّر وتتغيّر كياناتها وأنظمتها، فإنّه من البديهي أن تزداد معدلات الظواهر الاجتماعية السلبية فيها، الأمر الذي يفرض استخدام كل الأساليب والوسائل المتاحة للحدّ من تلك الظواهر ولمّا كانت الجريمة من أخطر تلك

الظواهر ، فإنّه من الواجب أن يتم البحث بأسلوب علمي عن الطرائق التي تساهم في الحد من الجريمة .

وإذا كان البحث العلمي يعتبر الأساس الذي يعتمد في نتائجه لوضع الحلول والخطط والسياسات ، فإنّه من الممكن تحديد دور البحث العلمي في الحد من ظاهرة الجريمة ، وذلك من خلال ما يلي :

١ تحديد شمولية البحث العلمي لجوانب ظاهرة الجريمة .

٢ ـ تحديد دور البحث العلمي في وضع السياسات والخطط لمعالجة ظاهرة الجريمة .

٣ ـ تحديد المناهج والأساليب العلمية الأكثر ملاءمة لدراسة ظاهرة الجريمة .

٥ ـ أسلوب الدراسة

اعتمد الباحث الأسلوب النظري التحليلي الذي يقوم على تجميع ما كتب في الموضوع من الكتب والمراجع ، وعلى ما كتب في هذا الموضوع من أبحاث ، وما أُجري من دراسات ذات علاقة بموضوع الدراسة . حيث تمّ دراستها واعتماد ما يتعلّق منها بموضوع الدراسة ، وذلك لأغراض الربط بين المواضيع بالشكل الذي يخدم أهداف هذه الدراسة .

٦ ـ البحـــث العلمـــي

٦ ١ تعريف البحث العلمي وتطبيقاته

يعرف البحث العلمي بالطريقة المنظمة التي تهدف إلى اكتشاف حقائق جديدة أو التثبت من حقائق قديمة ، وتحديد العلاقات التي تربط بين تلك الحقائق ، أو اكتشاف القوانين التي تحكم اتجاهاتها . أي أنّ البحث يقصد

منه اكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وفحصها والتحقّق منها ونقدها، ثمّ استخلاص النتائج وعرضها بشكل منظّم. وبناءً على ذلك، يعتبر البحث وسيلة لتحقيق غاية، ألاّ وهي اكتشاف الحقيقة. ولهدف تحديد مسبّبات أو عوامل ظاهرة ما لا بُدَّ من دراستها وتشخيصها لمعرفة العوامل التي أدّت إلى ظهورها، ويمكن أن يستمر البحث للوصول إلى طرق أو وسائل حل المشكلة إذا كانت الظاهرة سلبية، وتعزيزها إذا كانت إيجابية.

٦ ٢ مراحل تطوّر البحث العلمي

بداية يتّصف البحث العلمي في العلوم الطبيعية والتطبيقية بالسرعة والتطوّر قياساً بالبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك بسبب صعوبة ضبط الظواهر الاجتماعية وتحديد جميع العوامل المؤثّرة في سلوكها، كما هو الحال في العلوم الطبيعية. إضافة إلى أنّ الظواهر الاجتماعية ومؤثّراتها تتّصف بالتغيّر قياساً بالظواهر الطبيعية ومؤثّراتها التي تتّصف بالثبات النسبي. ولكنّه بشكل عام يمكن تقسيم التطوّر التاريخي للبحث العلمي إلى أربعة مراحل تتمثّل بما يلي:

أ ـ مرحلة التجربة والخطأ Trial and Error Stage

اتّصفت هذه المرحلة باستخدام عدد من التجارب للوصول نهاية إلى الحل الأمثل للمشكلة أو الظاهرة، وإذا ما تكرّرت امكانية الاستفادة من نفس الحلول وتطبيقها على نفس الظواهر ترقى فيما بعد إلى مستوى القواعد أو المبادىء التي يمكن تعميمها مستقبلاً.

ب ـ مرحلة السلطة والتقاليد Authority and Tradition Stage

كان يعتمد في هذه المرحلة على أفعال وتصرّفات وتدابير الماضي لبعض

قادة المجتمع في حل المشكلات أو دراسة الظواهر، أو على آراء وأقوال أصحاب السلطة أو الرأي في المجتمع. إلى أن أصبحت تلك الآراء تقليداً متعارفاً عليه بين الناس يعتمد في حل المشاكل أو تفسير الظواهر

ج ـ مرحلة التكهّن والجدل Speculation and Argumentation Stage

وتتّصف هذه المرحلة بالمرحلة الجدلية الفلسفيّة في التفكير المعتمد على المناظرات والمنطق في تفسير الظواهر

د ـ المرحلة العلمية Scientific Stage

وهي المرحلة الأخيرة في البحث العلمي، حيث تقوم على اعتماد التجارب والفرضيات وتجميع البيانات والمعلومات وإجراء التحاليل والمقارنات للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم في تفسير الظواهر وحل المشكلات.

٦ ٣ الطريقة العلمية في البحث

يعرف البحث العلمي «بأنّه المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصّل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية (والين، ١٩٦٩)، أو يعرف بالفحص والتمحيص المنظّم الذي يهدف إلى زيادة المعرفة في الحاضر، ويتم بطرق تسمح بالنقل والنشر والتعميم والتنوّع (Palansky, 1962).

كما يعرف «بالاستعمال المنظم لأدوات وطرائق خارجية للوصول إلى الحل المناسب لمشكلة ما بشكل أفضل ممّا يمكن الحصول عليه بوسائل أخرى أقل تنظيماً» (Rummel and Ballaine, 1963). كما يعرف «بالطريقة المنظّمة والموضوعية المستخدمة في جمع البيانات وتسجيلها وتحليلها لاستخلاص وتطوير المعلومات وتزويدها لمتّخذ القرار» (علاونة، ١٩٩٦).

وبناءً على هذه التعاريف، فإنّ البحث العلمي يجب أن يقوم على عناصر رئيسة تتمثّل بالتنظيم، أي اعتماد مدخل منظّم Systematic Approach لإجراء البحث العلمي بالطريقة الموضوعية Objectivity والتجرّد والابتعاد عن الشخصانية بالاعتماد على المعلومات information الضرورية والمناسبة لاتخاذ القرار العلمي الملائم Decision Making لحل المشكلة. وبهذا فإنّ البحث العلمي يعتمد على الحقائق والأرقام والملاحظات في دراسة الظواهر الاجتماعية مبتعداً عن المؤثّرات والميول الشخصية.

إنّ الطريق المنظّم المتبّع للوصول إلى الحقائق والنتائج القابلة للتعميم يطلق عليها المنهج العلمي في البحث الذي يمتاز بما يلي (غرايبة وآخرون، ١٩٧٧):

أ ـ بالتفكير المنظّم المجرّد للظواهر

ب ـ بالموضوعية والابتعاد عن التحيّز الشخصي والميول والأهواء.

ج ـ بالابتعاد عن التفسير التقليدي للظواهر المتمثّل بالعادات والتقاليد والخبرات السابقة والأحكام الشخصية. ولكن هذا لا يمنع برأيي من الاسترشاد بآراء السابقين وبالتعاليم الثقافية والدينية التي تفيد في الكثير من المواقع وتساهم في تفسير بعض الظواهر حتى أنّ المنهج العلمي في كثير من الحالات يستند إلى تفسيرات مبدئية لبعض الظواهر من قِبَل أشخاص مؤهّلين.

د ـ بإمكانية التثبت من الظاهرة، أو أحد النتائج الخاصة بها في أي وقت من الأوقات فعلى سبيل المثال إذا ما قيل أنّ الفقر يعتبر من الأسباب الرئيسة للجريمة فإنّه يمكن التحقّق من هذه النتيجة في أي وقت لاحق.

هـ ـ بإمكانية التعميم أي إمكانية تعميم النتائج على الجمهور الذي أخذت

منه العينة المدروسة، أو المبحوثة، وفي بعض الأحيان التعميم على المستوى العالمي وبخاصة في العلوم الطبيعية أو التطبيقية. أمّا في العلوم الاجتماعية، فقد يصعب التعميم، وذلك بسبب اختلاف الظروف الاجتماعية المحيطة بالظاهرة، أو بسبب اختلاف الثقافات والحضارات بين الشعوب والأمم، أو بسبب اختلاف درجات تجاوب الأشخاص للمؤثّرات المختلفة في البيئة.

و ـ وبإمكانية التنبؤ + أي أنّ النتائج التي يتم الحصول عليها من خلال البحث العلمي قد يتم اعتمادها لأغراض التنبؤ بسلوكيات المستقبل للأشخاص أو باتجاه الظاهرة موضع الدراسة، أي أنّه قد يكون من السهل أحياناً التنبؤ باتجاهات الجريمة على ضوء العوامل والأسباب المؤثرة بالظاهرة.

ز ـ بالجمع بين خاصيتي الاستنباط والاستقرار، أي بين الفكر والملاحظة والذي يقود إلى التفكير التأمّلي حيث يعني الاستقراء ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات، ويعني الاستنباط وضع النظريات التي تستنبط منها الفرضيات، ثمّ الانتقال إلى الواقع بحثاً عن البيانات لاختبار صحّة هذه الفرضيات.

ط ـ بالمرونة أي قابلية البحث العلمي للتغيّر والتعديل النسبي والتعدد ليتلائم مع حقول المعرفة المختلفة، حيث يؤدي ذلك إلى تغيّر طرائق البحث العلمي بالشكل الذي يناسب مجال المعرفة المحدّد.

٦ ٤ أنواع البحث العلمي

ينقسم البحث العلمي إلى ثلاثة أنواع رئيسة، هي :

أ ـ بحوث نظرية : يهدف هذا النوع من الأبحاث إلى السعي وراء الحقيقة

المجردة غير المشروطة بالتطبيق العملي . وقد يتعلّق البحث النظري بظاهرة معينة ، حيث يعتمد على الفكر والتحليل المنطقي للوصول إلى تعميم .

ب ـ بحوث تطبيقية : وهو ذلك النوع الذي يهتم بدراسة ظاهرة أو مشكلة محدّدة والتوصّل إلى قرار أو علاج لتلك المشكلة .

ج ـ بحوث نظرية تطبيقية : إنّ تصنيف البحث العلمي إلى نظري وتطبيقي بصورة مستقلة قد ينفع من الناحية النظرية ، إلاّ أنّه في الواقع العملي لا بُدَّ من المزج بين النظرية والتطبيق ، حيث يتم الاعتماد على نتائج الأبحاث النظرية في الأبحاث التطبيقية . حيث أنّ النظرية تشكّل الأساس النظري للبحث التطبيقي وتساعد في تحديد التوجهات المستقبلية لإيجاد الحلول للمشاكل العالقة ، وللظواهر القائمة .

أمّا البحث العلمي من حيث الهدف فينقسم إلى :

أ ـ بحوث استكشافية ، ويعتبر هذا النوع من الأبحاث مناسباً لأهداف فرعية تتمثّل بتحديد المشاكل المصاحبة والناتجة عن الظاهرة موضع الدراسة ، وبتحديد إطار مستقبلي ملائم لمجموعة المتغيّرات ، أو العوامل المؤثّرة في المشكلة ، وبتحديد إطار مستقبلي لخصائص المشكلة موضع الدراسة .

ب ـ بحوث نهائية ، ويستخدم هذا النوع بهدف تحديد واختيار الطريقة الأمثل في حل المشكلة القائمة ، ويقسم إلى :

١ ـ البحث الوصفي ، ويعتمد هذا النوع من البحوث على البيانات المتوفرة عن الظاهرة المتحصّل عليها من المقابلات أو الملاحظات أو المتوفرة في الكتب والمراجع والدوريات . ويهدف البحث الوصفي عادة للتعرّف على خصائص الظاهرة ، والتعرّف على درجة تأثير العوامل ذات العلاقة عليها ، وإمكانية القيام بالتنبؤات المستقبلية لحدوثها .

٢ ـ البحث السببي . ويستخدم هذا النوع لمعرفة العلاقة السببة التأثيرية بين العامل والظاهرة على أساس المسبّب والأثر † ويصلح هذا النوع لدراسة مبدأ الظواهر الاجتماعية والطبيعية على حد سواء لتحديد درجة أثر الأسباب والمسبّبات أو العوامل على الظاهرة والأثر الذي تحدثه في اتجاهات الظاهرة موضع الدراسة . ويعتبر مناسباً بصورة دقيقة في حالات الرغبة في معرفة أقوى المؤثرات والمسببات في حدوث السلوك أو الفعل .

٣ ـ بحث الحالة ، ويستخدم هذا النوع لمعرفة طبيعة العلاقة بين العوامل أو المسببات والتأثير المتوقع ، والذي يصلح لدراسة حالة محدّدة أو مشكلة محدّدة للخروج بحلول محدّدة خاصة بالظاهرة أو الحالة موضع الدراسة ، كأن يتم دراسة ظاهرة سلوكية معينة لنزلاء دار إصلاح معينة ، أو دراسة ظاهرة جرمية محدّدة في مؤسسة أو مدرسة مثلاً ، أو دراسة شخص مجرم بصورة فردية .

أمّا من حيث المكان ، فينقسم البحث العلمي إلى :

أ ـ بحوث ميدانية والتي تجرى في الميدان بواسطة أساليب وأدوات محدّدة كالمقابلة والملاحظة والاستمارة لجمع البيانات والمعلومات .

ب ـ بحوث مخبرية ، والتي تجرى في مكان محدّد (المختبر) ، بظروف مشابهة لظروف الواقع ، وذلك لهدف حصر الظاهرة أو المشكلة في مكان محدّد ليسهل مراقبة وفحص المتغيّرات المستقلة المؤثّرة على الظاهرة أو المسببة لها بدقة .

٧ ـ البحث العلمي والجريمة

٧ ١ البحث العلمي في المجالات الاجتماعية والإنسانية

لقد بدأ البحث منذ القدم بناءً على ضرورات فرضتها ظروف معينة تتصف بخلق حلول لمشكلات أو ظواهر، أو بصورة مطلقة لإشباع حاجات إنسانية، سواء ما تمثّل منها بظواهر طبيعية مادية مجرّدة، أو بظواهر إنسانية اجتماعية. ونتيجة للتغيرات والتطوّرات التي حدثت في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كان لا بُدَّ من أن تتغيّر طرائق ومناهج البحث العلمي لمواكبة هذا التطوّر، وفي الكثير من الأحيان لتفسير الظواهر المرافقة لعملية التغيير لذا بالرغم من أنّ البحث العلمي قد بدأ استخدامه وتطبيقه في مجالات العلوم الطبيعية بداية، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من استخدام مناهجه وطرائقه البحثية في المجالات الإنسانية والاجتماعية، مع بعض الاختلاف النسبي في التطبيق حسب ظروف وطبيعة الظاهرة الاجتماعية أو الإنسانية موضع البحث.

ومن خلال الاستعراض الملخّص لأنواع وأساليب البحث العلمي سابقاً والتي تمّ تصنيفها من الناحية الفلسفية إلى نظرية وتطبيقة، ومن حيث الهدف إلى استكشافية ونهائية (سببية ووصفية)، ومن حيث المكان إلى ميدانية ومخبرية. وكما يمكن أن تصنّف أيضاً من حيث البيانات إلى نوعية وكمية، ومن حيث صيغ التكفير إلى استنتاجية واستقرائية، فإنّ ذلك يقودنا إلى ضرورة تحديد المناهج والأساليب الأكثر ملاءمة لدراسة الأنماط السلوكية والظواهر الاجتماعية.

قد يقال أنّه من حيث المبدأ يمكن استخدام جميع المناهج والأساليب في كلا الحقلين الطبيعي والاجتماعي، ولكنّه عندما يكون الهدف هو البحث

عن المناهج الأكثر ملائمة والتي تتناسب وطبيعة الظاهرة الاجتماعية، فقد يختلف الأمر نسبياً.

يتطلّب التفسير العلمي للظاهرة الاجتماعية دراسة حركة الظاهرة وما تواجهه من تغيّر باختلاف الزمان والمكان، وذلك لهدف معرفة أماكن تركّز، أو تواجد هذه الظاهرة والجماعات والعوامل المؤثّرة في ظهورها والظروف التي ساعدت على تعزيزها وانتشارها. كذلك دراسة الأنماط السلوكية للظاهرة حسب المكان والزمان، الأمر الذي يستدعي تطبيق المنهج العلمي التجريبي وأساليبه وطرائقه.

٧ ٢ البحث العلمي كأساس لوضع السياسات والخطط التي تعالج ظاهرة الجريمة

من المعروف أنّ أي جهد إنساني سواء كان منظّماً أم غير منظّم فإنّه يهدف في النهاية إلى تحقيق التغيير المطلوب الذي ينعكس على مستوى حياة الفرد أو الجماعة ويؤدّي إلى رفع مستوى الرفاة الاجتماعي. وتُعدُّ رفاهية الإنسان من الأهداف أو الغايات النهائية التي تطمح الأنظمة الاجتماعية إلى بلوغها. وبما أنّه كلما كان العمل منظماً ومخططاً، كلّما أدّى ذلك إلى تحقيق الأهداف والغايات بطرق وأساليب أكثر فاعليّة وبأقل تكلفة. وبما أنّ الخطط والسياسات تتميّز بأنها وسائل منظمة ومستمرة يتم من خلالها حصر الموارد وتوجيهها بالشكل الذي يساعد على تحقيق الغايات بأقل وقت وتكلفة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فإنّ ذلك يتطلّب أن تعتمد تلك الخطط والسياسات وبخاصة الشمولية منها على مستوى الدولة على نتائج البحث العلمي المنظّم لمعالجة ظاهرة الإجرام.

ويؤكّد (Sutherland and Cressey, 1966) على أهمية التشابك

والتداخل بين العوامل المؤدية إلى إحداث السلوك الإجرامي، حيث أنّ معالجة ظاهرة الجريمة لا تتم بواسطة العقاب للمجرم بقدر ما تتطلّب معالجة النظام الاجتماعي الذي يعيش في ظله المجرم وتعديله. وهذا يتّفق مع منهج المفكرين المحدثين في حقل الاقتصاد، على اعتبار أنّ الظروف الاقتصادية تعتبر من أكثر العوامل تأثيراً في السلوك الإجرامي على مستوى الفرد والجماعة. يؤكد (Myrdal, 1976) على أهمية العودة إلى نظرية التحليل الشامل المتشابك للعوامل الاقتصادية وإدخال الظواهر الاجتماعية كظاهرة الجريمة في التحليل والتخطيط الاقتصادي.

يتّصف التخطيط الشمولي عادة بتسخير طاقات المجتمع وموارده لتحقيق التنمية المتوازنة والقضاء على الظواهر العامة؛ كالفقر والبطالة والجريمة مثلاً. وبما أنّ الظواهر الاجتماعية السلبية والمشكلات العامة تنتج أو تظهر نتيجة تشابك وترابط الكثير من العوامل والأسباب، فإنّه لا بُدّ والحالة هذه من أن يكون التخطيط شمولي معنياً بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبناءً على ذلك لا بُدّ للبحث العلمي من أن يكون أيضاً شمولياً يعنى بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات العلاقة بالظاهرة موضع الدراسة.

يُعدُّ البحث العلمي الأساس في عمليات التخطيط ووضع السياسات الكفيلة بالحدّ من ظاهرة الجريمة، حيث أنّ البحث يعنى في هذه الحالة بدراسة الظواهر وتحليلها وتشخيصها وحصر العوامل والأسباب التي أدّت إلى وجودها أو تفاقمها، وفي النهاية توفير البيانات والمعلومات والحقائق للمخطّط ومتخذ القرار على المستويات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.

يتمّ تحديد طبيعة ونوع البحث العلمي الواجب إجرائه أو إعداد عادة حسب طبيعة النشاط أو المجال المنوي اتخاذ القرارات الاستراتيجية

بخصوصه، أو وضع الخطط والسياسات الخاصة بتطويره، أو حل مشاكله وتخفيض ظواهره السلبية. فيرى (أحمد، ١٩٨٢) أنّ البحوث ذات الطبيعة الاجتماعية تنحصر في البحوث المعمّقة، والمسحيّة، وقياس الاحتياجات، وأولويات الخدمات، والتقويم، والمتابعة. ويتفق الباحث مع هذا التصنيف من حيث الهدف، حيث أنّه تتحدّد طبيعة البحث ومجاله على ضوء الغاية منه في حل مشكلة أو ظاهرة معينة وبخاصة ظاهرة الإجرام. ويجب أن لا يتم إغفال عامل الزمن هنا، حيث أنّ هناك من البحوث التي تُعد لغايات القضاء على الظواهر استراتيجياً، وهذا يهدف مثلاً إلى إعادة توزيع الدخل. أو إحداث التنمية الشاملة وخلق فرص العمل وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها. أو قد تكون البحوث لغايات إطفاء الظاهرة أو تجييرها للمستقبل لفترة زمنية قصيرة، الأمر غير المرغوب وغير المستحسن، وقد يتم ذلك بسبب نقص الامكانات، أو لأسباب سياسيّة معينة. وعلى أي حال، فإنّه وبالاسترشاد بالتصنيف الوارد أعلاه، فيمكن القول أنّ البحوث الاجتماعية لغايات التخطيط للحد من الجريمة تنقسم إلى :

أ ـ البحوث التحليلة (أو المتعمّقة)، والتي تعد لأغراض تحليل الظاهرة والوقوف على أسبابها ومسبّباتها والعوامل المؤثّرة فيها، وتحديد الترابط أو العلاقة السببية فيما بينها والأثر المحدثة له.

ومن الأمثلة على ذلك دراسة ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، أو دراسة ظاهرة الفقر، أو البطالة، أو التسوّل، أو التشرد وعلاقة ذلك بالجريمة. فقد يكتشف مثلاً أنّ هناك ترابطاً أو علاقة إيجابية بين ظاهرة البطالة وعوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية قد تؤدّي في النهاية إلى السلوك الإجرامي. وهناك الكثير من البحوث والدراسات (عجوة، ١٩٨٥) في مجالات الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس الاجتماعي

والإجرام التي على ضوئها تمّ تقديم تصوّرات لعلاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وبين السلوك الإجرامي.

ب ـ البحوث الاجتماعية (الميدانية) : ويعدُّ هذا النوع من البحوث الأكثر شيوعاً في المجالات الاجتماعية، والذي يستفاد منه في مجال الدراسة في جمع الحقائق حول ظاهرة الإجرام، أو للوقوف على رأي فئة من الناس تجاه الظاهرة، والتي من خلاله يتم التعرّف على توجّهات التفكير لديهم وأنماط السلوك المستقبلي لديهم. ومن الأمثلة على ذلك، المسوح التي تجريها مراكز أو دوائر التنمية الاجتماعية، أو مراكز مكافحة الجريمة.

ج-بحوث تحديد الاحتياجات الاجتماعية : ويقصد بهذا النوع من البحوث تحديد احتياجات المجتمع، أو بعض فئاته لبعض الخدمات المنوي تقديمها أو تحسينها، وذلك لهدف الوقوف على طبيعتها وضرورتها ومدى الحاجة لإشباعها. إنّ من الأخطاء التي ترتكب في هذا المجال هو اعتماد القياس النظري بين مجتمعين مختلفين من الناحية الثقافية أو الحضارية. حيث يتم مثلاً اعتماد وتطبيق نتائج بحوث ودراسات تمّت في مجتمعات متقدّمة على مجتمعات نامية متخلفة من حيث القيم والعادات والتقاليد وحتى في الحاجات. فقد لا يصلح تطبيق ترتيب مثلاً الذي تمّ في المجتمعات الغربية على المجتمعات الشرقية التي تختلف احتياجاتها واهتماماتها في الحياة، حيث أنّه ليس بالضرورة أن يتم الحد من الجريمة بناءً على إشباع الحاجات وفقاً لهذا الترتيب، وذلك بسبب اختلاف القيم والمعتقدات وقوتها بين المجتمعات والأمم.

د ـ بحوث تحديد الأولويات : من المعلوم أنّ الإمكانات المادية والفنية

والبشرية في بعض الأحيان قد تكون محدودة على مستوى الدولة لتقديم جميع الخدمات التي تمّ اكتشاف الحاجة لها مسبقاً. لذا لا بُدَّ من إجراء البحوث والدراسات التي يتم من خلالها التعرّف على أولويات الإشباع للحاجات، أو توفير الخدمات ذات العلاقة. حيث أنّه من الممارسات الخاطئة عادة هو اعتماد المخطط على تقديراته الشخصية † في تحديد الحاجات وأولويات إشباعها، لذا لا بُدَّ من إجراء البحوث العلمية التي تعكس أولويات الاهتمام لدى الأفراد والجماعات وربط ذلك بالأنماط السلوكية الإجرامية المتوقّعة أو المحتملة.

هـ- بحوث المتابعة : ويعتبر هذا النوع من البحوث ضرورة لا بدَّ منها، ليس لهدف التأكّد والتحقّق من مدى تطبيق الخطة وبرامجها بالمقياس الإداري الفني، بل يجب أن يتمّ التحقّق من مدى ملاءمة الخطة للواقع خلال مرحلة التنفيذ، ومن مدى التقيّد بالموازنات المالية المحدّدة مسبقاً والتعرّف على مواطن الضعف فيها وذلك لغرض امكانية دراستها مستقبلاً بأسلوب علمي، أو الاستفادة منها كمدخلات في مراحل التخطيط اللاحقة.

و - بحوث التقييم : قد يكون التقييم بعد إنجاز الخطة أو البرنامج، وهو ما يسمّى عادة بالتقييم اللاحق لما تمّ إنجازه وقياس الأثر الذي أحدثته الخطة أو البرنامج على مستوى الظاهرة موضع الاهتمام. وفي العادة يتمّ التقييم من خلال المقارنة والقياس لظروف الظاهرة أو المشكلة أو الحاجة قبل الاهتمام وما بعده وقياس الفرق في التغيير، وهل كان بالمستوى المرغوب، وما هي الأسباب التي حالت دون ذلك في حالة النفي. ولا يتمّ ذلك إلاّ ضمن منهجية علمية يتم بموجبها الوقوف على الأسباب

الحقيقية للانحراف بين مستويي السلوك الإجرامي وحجمه. حيث أنّه في كثير من الأحيان وبخاصة في الدول النامية يتم القياس بأسلوب اعتباطي مقارنة بحالات سابقة †† الأمر الذي يؤدّي فيما بعد إلى اتّخاذ القرارات الخاطئة وتحمّل التكاليف غير المبرّرة، إضافة إلى التأجيل غير المقصود لحل المشكلة أو الظاهرة.

وتؤكّد جميع النظريات الاجتماعية الحديثة على عموميّة الظاهرة الإجرامية، وذلك بسبب ارتباطها بعدد كبير من المتغيّرات تتّصل بالبيئة الطبيعية وبالبيئة الاجتماعيّة للفرد، كما ترتبط بالعوامل التكوينية العقلية والنفسية والعضوية للمجرم.

وقد لا يفهم ممّا سبق أنّ النمو واحداث التنمية الاقتصادية يؤدّي بالضرورة إلى الحدّ من السلوك الإجرامي. بل بالعكس قد يؤدّي ذلك إلى تعزيزه وتفاقمه، وذلك بسبب التغيّرات الاجتماعية الهيكلية التي يحدثها التغيير الاقتصادي على مستوى القيم والعلاقات، وضعف الوسائل والأدوات الرقابية الاجتماعية التقليدية للتحكم في السلوك الإجرامي. حيث قد ينتج من النمو الاقتصادي حالات وظواهر بمظهر إيجابي، إلاّ أنّه بحقيقتها تعتبر مسببات لمسلكيات إجرامية حديثة أو جديدة؛ كالهجرة من الريف إلى المدينة التي ينتج عنها البطالة والاكتئاب والضياع، وزيادة الدخل وتمركز الثروات والدخول، وظهور البطالة في بعض القطاعات (البطالة الهيكلية)، وتنمية بعض القطاعات أو الأقاليم على حساب الأخرى. حيث ينتج عن ذلك كله حالات الإحباط النفسي والشعور بالظلم الاجتماعي وضعف العلاقات الاجتماعية وتدنّي مستوى الترابط والتكاتف بين الأفراد والجماعات، الأمر الذي يخلق أنماط سلوكية إجرامية جديدة تختلف عن

الأنماط التقليدية السابقة ولكنّها أخطر منها، حيث قد تتّصف بالتنظيم أو ما يسمى بالجريمة المنظمة Organized Crime.

وفي هذا المجال يلعب التخطيط الشمولي المعتمد على البحث العلمي الرصين دوراً بارزاً في الحد من ظاهرة الإجرام، حيث تشير بعض الدراسات (عجوة، ١٩٨٣) إلى أنّ زيادة معدل الجريمة يرتبط ارتباطاً مباشراً بحالة عدم تخطيط التنمية تخطيطاً علمياً سليماً، أو بسبب عدم شموله للمتغيّرات الاجتماعية ذات العلاقة. وقد أكّدت على ذلك توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة للوقاية من الجريمة من خلال التأكيد على أهمية التخطيط التنموي الشمولي في أي محاولة للحد من الجريمة والوقاية منها.

٧ ٣ البحث العلمي الملائم لمعالجة ظاهرة الجريمة

٧ ٣ ١ الجريمة كظاهرة اجتماعية

لا شك أنّ الجريمة تعتبر ظاهرة اجتماعية من ظواهر السلوك البشري المنحرف عن القواعد السلوكية السليمة التي أقرّها المجتمع واتّفق على أُطرها ومحدّداتها عبر الأجيال، وذلك تحقيقاً للصالح العام وتأمين الأمن والاستقرار فمن منطلق الاعتراف العلمي بالإجرام كسلوك يتّصف بالحركة والتغير عبر الزمان والمكان وبوجود عوامل بيئية واجتماعية واقتصادية وثقافية وفردية تساهم في وجوده، فإنّه يمكن القول بأنّ الإجرام ظاهرة اجتماعية تماثل ظواهر اجتماعية أخرى كالفقر والبطالة، وقد يكون أخطر منها، الأمر الذي يتطلّب تطبيق المنهج العلمي التجريبي في دراستها.

وما يؤكد على أهمية السلوك الإجرامي كظاهرة ويعزّز من أهمية دراستها والاهتمام بها في جميع المستويات والمواقع، هو اهتمام الكثير من

علماء الاجتماع والنفس والنفس الاجتماعي وعلم البيولوجيا بعلم الإجرام وتحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثّرة في ظاهرة الإجرام.

٧ ٣ ٢ أنواع وأنماط الجريمة

تعرف الجريمة بداية بأنها «السلوك الذي يحرّمه القانون ويعاقب عليه» (السراج، ١٩٨١).

ولقد اختلفت الآراء حول تفسير السلوك الإجرامي، وحول تحديد معياراً عاماً للسلوك، أو حول تحديد عوامل وأسباب السلوك. ولكن وبالرغم من الاختلافات العديدة عبر العصور، إلاّ أنّه من المتّفق عليه أنّ الجريمة تعرف إمّا بالمعيار القانوني، أو بالمعيار الاجتماعي. وتقسم الجرائم عادة إلى أنواع أو أنماط مختلفة، وذلك باختلاف الزاوية أو المعيار التي ينظر من خلالها إلى الجريمة، وذلك كظاهرة كغيرها من الظواهر الاجتماعية. فقد تصنّف الجريمة على أساس الخطورة، إلى جرائم خطيرة (جنايات)، ومتوسطة (جنح)، وخفيفة (مخالفات)، أو قد تصنّف الجريمة على أساس طبيعتها إلى جرائم سياسية، وعادية، أو إلى جرائم عمدية، وغير عمدية، أو قد تصنّف حسب الجهة الواقع ضدّها فعل الإجرام (التنصيف القانوني) كجرائم الأشخاص وجرائم الأموال (Marshal and Danied, 1973).

وتصنّف الجرائم في الدراسات الاجتماعية عادة على أساس أنماط الجريمة، كجرائم القتل والسطو والاختلاس والتزوير والغش والتهريب والمخدرات وغيرها. ويساعد هذا التصنيف على تجميع الأشخاص المجرمين وفقاً للسلوكيات الإجرامية التي قاموا بها في فئات محدّدة.

وبشكل عام يمكن تقسيم الجرائم على أساس نمط الفعل الذي يحدث

ضد الشخص أو ضد الممتلكات العامة والخاصة (الربايعة، ١٩٨٤)، أو تصنّف الجرائم على أساس خطورة الفعل إلى ثلاثة أنواع (Prassel, 1975) هي : جرائم الجناية العظمى. والتي تتمثّل بالجرائم ضد النظام السياسي، والخيانة والتعامل مع الأعداء، والجنايات: والتي تتمثّل بالسرقات والقتل والتزوير والغش والتهريب والمخدرات وغيرها، والجنح: فهي الاعتداءات البسيطة على الأشخاص والممتلكات والآداب العامة.

أمّا تصنيف علم الإجرام للجريمة فيتم بدراسة الجريمة كظاهرة لها وجهان: الوجه الاجتماعي، أو التصنيف الاجتماعي للجريمة، كظاهرة اجتماعية، يتم دراستها كظاهرة أو سلوك يتأثر بعوامل بيئية اجتماعية عديدة، والوجه الآخر أو التصنيف الآخر للجريمة فهو اعتبارها ظاهرة فردية تنتج بسبب خلل في النفس أو نقص في العقل، أو في التكوين البيولوجي. ويبحث هذا الجانب بدوافع السلوك الذاتية أو الداخلية للفرد على اعتبار أنّ ظاهرة الإجرام ظاهرة فردية طارئة لا ترتبط بالظرف أو بالمكان وتكون نتيجة صراع داخلي للفرد المجرم بسبب الفشل مثلاً (شلال وطوالبة، ١٩٩٨).

إنّ أمراً كهذا يستدعي في غالب الأحيان إلى التمييز بين أساليب ومناهج البحث العلمي المستخدمة في دراسة ظاهرة الإجرام على أساس التصنيف الاجتماعي (من وجهة النظر الاجتماعية)، وعلى أساس التصنيف الفردي (من وجهة النظر الفردية).

٧ ٣ ٣ البحث العلمي في دراسة ظاهرة الجريمة

تبحث الجريمة علمياً وفقاً للهدف من البحث المعدّ وبناءً على مراحل الجريمة، أو السياسات التي توضع لمعالجة ظاهرة الجريمة. وبما أنّه من الضروري تحديد نوع المعالجة للظاهرة موضع البحث، فلا بُدّ والحالة هذه من تحديد إجراءات معالجة ظاهرة الجريمة والتي قسّمت إلى ثلاث مراحل

(نشأت، ١٩٨٣)، وهي: مرحلة الوقاية من الجريمة، ومرحلة ضبط الجريمة، ومرحلة علاج الجريمة. وكأنه يمكن القول في هذه الحالة تعالج ظاهرة الجريمة بصورة وقائية من خلال دراسة الأسباب والعوامل المسؤولة عن حدوث السلوك الإجرامي. ومعالجة هذه الأسباب قبل استفحالها في إحداث الأثر اللامرغوب في الظاهرة على المستويين الاجتماعي والفردي، أو تعالج ظاهرة الجريمة في مرحلة وجود الظاهرة أو ممارسة السلوك من خلال الدراسات العلمية التي تحدّد وسائل وسياسات ضبط الجريمة والسيطرة عليها. وقد يكون للضوابط القانونية دور في هذه المرحلة، وذلك للحدّ من استفحالها ومحاولة تقليصها.

أو قد يتم دراسة الظاهرة بالأسلوب العلاجي من خلال وضع الخطط والسياسات لهدف تنظيم الممارسات التي يستخدمها المجتمع من خلال المؤسسات المتخصصة، كمؤسسات الإصلاح والتأهيل والمؤسسات الإعلامية المتخصصة بتوجيه سلوك الفرد واتجاهاته Attitudes بالاتجاه الإيجابي. وقد يتم ذلك بدراسة المجرمين من النواحي السلوكية والبيولوجية والاجتماعية وتحديد العوامل والأسباب التي دفعتهم لارتكاب الجرائم ومحاولة اخضاعها للمعالجة، سواء على المستوى الاجتماعي أو الفردي.

وسيتم في هذا الجانب اعتماد التصنيف المختلط لظاهرة الجريمة على أساس كونها ظاهرة اجتماعية وفردية، وتحديد طرائق البحث العلمي الملائمة لدراسة الظاهرة من وجهتين مختلفتين.

يرى كل من (شلال وطوالبة، ١٩٩٨) أنّ هناك أساليب بحث علمي محدّدة لدراسة الظاهرة على أساس التصنيف الاجتماعي والفردي. وذلك من منطلق أنّ السلوك الإجرامي كظاهرة اجتماعية يستدعي اخضاعه للتجربة والدراسة باستخدام أساليب بحث علمي مختلفة كما لو اعتبرت ظاهرة فردية.

البحث العلمي من وجهة النظر الاجتماعية

يعتمد البحث العلمي من وجهة النظر الاجتماعية على أنواع البحوث التالية:

أ ـ البحوث الإحصائية Statistical Studies

يستخدم الإحصاء عادة في دراسة الظاهرة من الناحية الوصفية، أو من الناحية التحليلية، حيث يهتمّ الجانب الوصفي في وصف الظاهرة Descriptive Studies من حيث الحجم والنوع والخصائص. كالخصائص الديموغرافية أو السيكوغرافية Demographic and Psychographic Characterstics ويطلق على الدراسات التي تستخدم هذا النوع من الإحصاء بالدراسات الثابتة مكانياً بغض النظر عن الزمان الذي وقعت فيه الجريمة.

أمّا دراسة الظاهرة تحليلياً فيستخدم الإحصاء التحليلي الذي يهتم بالارتباط والانحدار، أي العلاقة بين ظاهرة الإجرام أو السلوك الإجرامي والعوامل الأخرى، كالعوامل أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، أو الخصائص الجسمية والنفسية، ويسمى هذا النوع بالدراسات المتحركة زمانياً، أي دراسة الظاهرة وعلاقتها بالظروف والعوامل الأخرى ضمن سلسلة من الزمن وذلك للحكم على سير أو اتجاه الظاهرة من خلال ربطها بالظواهر الأخرى (الصيفي، بلا تاريخ).

ويعتبر الإحصاء أو الدراسة باستخدام الإحصاء من احدى الأساليب الملائمة لدراسة ظاهرة الجريمة، سواء كان ما يتعلق بوصف الظاهرة، أو تحديد علاقتها بالعوامل والظروف البيئية أو الفردية. ويعتمد عليه كل من الاستنتاج في الربط بين العوامل، والاستنباط في تحديد خصائص المجرمين ونوازعهم الفردية والاجتماعية.

ب ـ بحوث الحالة (حالة إجرامية) Case Study

ويقصد بدراسة الحالة، تحديد المجموعة أو الفرد (كحالة محدّدة) لدراستها بمعزل عن المجموعات الأخرى أو الأفراد الآخرين، وتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بها وتحليلها وتصنيفها(ثروت، ١٩٧٢)، سواء بالاعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية لفترات زمنية سابقة، أو اخضاع الحالة للتجربة لفترة من الوقت، ومن ثمّ تجميع البيانات والمعلومات عنها، سواء ما يتعلّق بالجوانب البيئية والاجتماعية، أو بالجوانب الفردية البيولوجية والنفسية والعقلية.

وفي حال دراسة المجموعة كحالة محدّدة لا بُدَّ من دراستها شمولياً، أي مثلاً إذا ما تمّ دراسة مجرم فرد كحالة لهدف الخروج بنتائج علمية معتمدة لا بُدَّ من دراسة هذه الحالة بأساليب ووسائل مختلفة من النواحي العقلية والبيولوجية، أو العضوية والنفسية (فرديا) ومن الناحية الاجتماعية، وذلك وفقاً للعوامل ذات العلاقة.

وقد يتم دراسة الحالة على أساس مستقل. أي دراسة الفرد أو المجموعة (الفئة) المجرمة بمعزل عن الأفراد أو الفئات الأخرى، أو من الممكن اختيار فرد آخر أو مجموعة أو فئة موازية تسمى المجموعة الضابطة Control Group لهدف المقارنة بين المجموعة المدروسة التي تعرّضت لظروف خاصة مع المجموعة التي وضعت في ظروف مختلفة. ومن الأمثلة على هذا النوع من الدراسات، دراسة مجرم خطير يصل في إجرامه إلى مستوى الظاهرة في المجتمع، أو دراسة مجموعة من الأحداث التي يتّصف سلوكهم بالسلوك الإجرامي. أو دراسة مجموعة من النساء في مكان معيّن ضمن سن معين قمن بفعل إجرامي محدّد.

ج ـ بحوث المسح الاجتماعي Survey Studies

يتم إجراء الدراسات العلمية في هذه الحالة بتحديد المجتمع الأصلي المراد دراسته ومن ثمّ تؤخذ عينة ممثلة للمجتمع لهدف دراستها وجمع الحقائق عن ذلك المجتمع فيما يتعلّق بظاهرة الإجرام. فعلى سبيل المثال إذا ما تبيّن بالمشاهدة المبدئية أو بالممارسات أنّ منطقة من المناطق، أو مجموعة من الأفراد يتّصفون بازدياد ظاهرة الجريمة في وسطهم الاجتماعي فقد يتم دراستهم بواسطة استخدام استمارة مفتوحة الأسئلة أو مغلقة، أو بواسطة المقابلة الشخصية، وذلك من أجل تحديد خصائص العينة والمجتمع الذي تمثّله ومحاولة تعميمها. وقد يكون الهدف من المسح الاجتماعي الخروج بنتائج وصفية لخصائص المجموعة المدروسة، أو الخروج بنتائج ارتباطية تحدّد العلاقة بين مجموعة من العوامل أو الأسباب بالظاهرة موضع الدراسة، وذلك بالاعتماد على التحليل والتصنيف وباستخدام الأدوات الإحصائية ذات العلاقة، كالارتباط والانحدار وتحليل التباين وغيرها.

د ـ بحوث الملاحظة Study by Observation

يقصد بهذا النوع من البحوث تجميع البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالظاهرة في لحظة وقوعها (ثروت، ١٩٨٣). حيث يتم مشاهدة الظاهرة أو السلوك المدروس بأسلوب علمي يتّصف بالدقّة والتجرّد والموضوعية والخبرة. ويتمّ مشاهدة المجرم أو الشخص المرشّح للإجرام ضمن إطار سلوكي معين، وتسجل الملاحظات السلبية والإيجابية عن ذلك السلوك، وفي نهاية فترة الملاحظة أو المشاهدة والتي يجب أن تحدد مسبقاً ويتم تجميع المعلومات وتنسيقها وتصنيفها وتحليلها، ومن ثمّ الخروج بنتائج واستنتاجات، أو بمعنى آخر رصد الظاهرة وتحليلها وتعميمها (العلاونة، ١٩٩٦).

وتبرز أهمية طريقة الملاحظة في الحالات التي يصعب دراستها بالطرق الإحصائية، أو باستخدام الحالة أو المسوحات الاجتماعية، حيث تتطلّب أن يتم دراسة السلوك الفعلي من خلال المشاهدة أو الملاحظة.

وتتمّ الملاحظة باحدى الأساليب التالية :

١ ـ الملاحظة بالمشاركة : والتي تقوم على تعايش الملاحظ أو الباحث مع المجموعة المدروسة بعلمهم وتكوين العلاقة الودية معهم، أو بدون علمهم حتى لا يؤثّر ذلك على سلوك المجموعة. ومن الأمثلة على ذلك، دراسة مجموعة من المجرمين في دور الإصلاح والتأهيل (السجون).

٢ ـ الملاحظة بدون مشاركة : والتي تقوم على عدم تعايش الباحث مع المجموعة، بل مشاهدتهم ومراقبتهم من الخارج، وقد تكون بعلم المجموعة، أو بعدم علمهم.

هذا وقد يتم إجراء الدراسة بالملاحظة بالاستعانة ببعض الأجهزة المتخصصة، كأجهزة التصوير والتسجيل والتنصت وغيرها.

هـ ـ بحوث المقارنة Comparative Studies

تقوم الدراسات العلمية بموجب هذا النوع من البحوث على مقارنة خصائص مجموعة من المجرمين، أو خصائص ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية مثلاً مع خصائص وظروف مجموعة أخرى غير مجرمة. ومن خلال المقارنة يتم ايجاد الفروقات والاختلافات بين المجموعتين، أو يتم الوصول إلى الاستنتاجات المتعلقة بالعوامل المشتركة والعوامل أو الظروف المختلفة بينهما (سلامة، ١٩٧٩). ومن ثمّ يمكن تحديد العلاقات الفردية أو الكلية بين ظاهرة الجريمة والعوامل أو الظروف ذات العلاقة.

البحث العلمي من وجهة النظر الفردية

تتّصف البحوث العلمية من الناحية الفردية بدراسة الظاهرة على الأساس الفردي، أي اخضاع المجرم للدراسة البيولوجية أو العقلية أو النفسية، كحالة لهدف تحديد الدوافع أو العوامل المسببة للسلوك الإجرامي. ويعتمد البحث العلمي من وجهة النظر الفردية على أنواع البحوث التالية :

أ ـ البحوث البيولوجية

يقوم البحث أو الدراسة البيولوجية على اخضاع الشخص المجرم للدراسة (الفحص) الشاملة، وبخاصة أعضائه الخارجية والداخلية، والتأكد من سلامتها أو طبيعتها. وإذا ما ظهر نتيجة الفحص أنّ هناك خلل ما في عضو ما، أو في إفراز أحد الغدد مثلاً، فيتم الربط بين ذلك الخلل والسلوك الإجرامي لذلك الشخص. وقد أدّى الاهتمام بهذا النوع من الأبحاث أو الدراسات إلى الخروج بنظرية الانثروبولوجيا التفاضلية والتي تقوم على تقسيم الأشخاص حسب أشكالهم الخارجية وأثر ذلك على التكوين النفسي والمشاعر. ويكون الاهتمام هنا بأثر النقص البيولوجي أو العضوي، أو بأثر حالة عدم التوازن الناتجة عن الافرازات على الإطار النفسي للشخص وعلاقة ذلك بالسلوك الإجرامي. كما يؤكد (سلامة، ١٩٧٩) على علاقة إفرازات الغدد الصمّاء على التكوين النفسي للشخص وعلى سلوكه وتصرّفاته.

ب ـ البحوث النفسية والعقلية

يقوم المنطق الذي تستند إليه هذه الأبحاث على أنّ السلوك الإجرامي سببه خلل في النفس أو العقل. حيث يتم دراسة الفرد الحالة من الناحية

النفسية أو العقلية لهدف تحديد مدى سوية الإطار النفسي أو صحة قواه العقلية، وإذا ما ثبت العكس يتم الربط بين ذلك والسلوك الإجرامي. وهذا ما أدى إلى ظهور ما يسمّى بعلم النفس الجنائي الذي يبحث في العلاقة بين السلوك والخلل النفسي أو العقلي. بل يمكن القول بأنّ اهتمام الباحثين بالعوامل النفسية والعقلية في مجال دراسة السلوك الإجرامي تعدّى دراسة الظاهرة وقياس العلاقة إلى إجراء التجارب وتكوين الظواهر الاصطناعية أو المرضية لغرض تحديد الأثر والمسبب. ومن أكثر الأساليب المستخدمة في دراسة الظاهرة من الناحية النفسية والعقلية التنويم المغناطيسي. ومن المجالات التي يتم دراستها في هذا النوع من الأبحاث والدراسات، الغريزة والحاجة والدافع والذكاء والميل والشعور واللاشعور والعاطفة. كما تمّ تطوير الأساليب العلاجية للظواهر الإجرامية في هذا المضمار. كأسلوب العلاج بالإيحاء وبالتنويم المغناطيسي، أو بأسلوب تفريغ الانفعال(فتحي، ١٩٦٩)، أو بالتحليل النفسي وفقاً لنظرية التحليل النفسي Psychoanalytical Theory لسجمنت فرويد Segment Frued.

٨ ـ نتائج الدراسة والتوصيات

٨ ١ نتائج الدراسة

يتّضح من خلال الاستعراض السابق، أنّ البحث العلمي يتّصف بالتنوّع من حيث الطرق والأساليب بالشكل الذي يمكنه من القيام بدوره في تغطية الاحتياجات الاجتماعية بمفهومها الشامل. حيث أنّه من خلال منهجياته النظرية والتطبيقية بفروعها المختلفة، من استكشافية وسببية ومخبرية قد استطاع أن يخدم الباحثين في كلا الحقلين الاجتماعي والطبيعي

زيادة على إمكانية تداخل مناهج البحث العلمي في كلا الحقلين في كثير من المواقع في دراسة الظواهر فقد تبيّن أنّ الكثير من الظواهر وبخاصة ظاهرة الجريمة يتم دراستها من خلال مدخلين، هما: المدخل الاجتماعي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة من الناحية الاجتماعية والبيئة والعوامل المؤثّرة فيها، والمدخل الفردي الذي يقوم على دراسة الفرد من حيث العوامل النفسية والعضوية والعقلية المؤثّرة في سلوكه.

وفي حالة دراسة السلوك الإجرامي لا بد من أن تجرى الدراسات وفقاً للمدخلين، إذا كان في ذلك إغناء للبحث العلمي والوصول إلى نتائج أكثر دقة ومصداقية. كما يجب التأكيد هنا على ضرورة أن تتّصف الدراسات المتعلقة بظاهرة الجريمة بالشمول سواء ما تعلّق منها بالبيئة الاجتماعية أو الطبيعية للفرد المجرم. وما يؤكّد ذلك هو استخدام الكثير من طرق البحث العلمي ومناهجه نفسها في كلا المجالين الاجتماعي والتطبيقي، فعلى سبيل المثال يستخدم الإحصاء في دراسة ظاهرة الجريمة وفي بعض الظواهر المرضية الأخرى لتحديد العلاقة بين العوامل أو الأسباب وظاهرة الجريمة. كما يمكن استخدام طريقة الحالة في البحوث التشخيصية في المجالين كذلك، وبخاصة إذا ما استخدم أسلوب المجموعة المراقبة أو الضابطة لدراسة الظاهرة. وهذا ينطبق أيضاً على طرق الملاحظة والتجربة، وما يؤكد ذلك في حالة التجربة هو ما تقوم به بعض المراكز المتخصصة، حيث يتم اخضاع الفرد المجرم أو مجموعة من المجرمين للدراسة في ظروف خاصة لتحديد مسببات السلوك الإجرامي تحت مؤثّرات بيئية مختلفة.

ولهذا يمكن استخدام البحث العلمي بالمفهوم الشمولي في دراسة الظاهرة الإجرامية، سواء من خلال استخدام طرق البحث العلمي نفسها،

أو بالشكل الاعتمادي بين علماء الاجتماع والإجرام، وعلماء النفس والبيولوجي والأحياء مثلاً.

كما أثبت العرض السابق أنّ البحث العلمي يُعدُّ الأساس في التخطيط الشمولي الاستراتيجي المتعلق بجميع مناحي الحياة للمجتمع. حيث أثبتت الكثير من الدراسات مدى التشابك والترابط بين العوامل والظروف المسببة لنفس الظاهرة، فكيف الأمر إذا كانت الظاهرة إجرامية، فقد يستدعي الأمر اعادة النظر في الكثير سن الأنظمة الاجتماعية، وهذا ما تؤكّده نظرية التحليل الشامل المتشابك في دراسة الظاهرة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، قد يكون هناك ضرورة لاعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة لمعالجة ظاهرة الجريمة، وهناك من الدراسات التي أكّدت على وجود العلاقة السببية بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وبين السلوك الإجرامي. زيادة على أثر التغيّرات الطبيعية والنفسية والعقلية.

لا يقتصر إجراء البحوث العلمية على مرحلة واحدة فقط من مراحل تكوين الظاهرة الإجرامية، أو على طريقة أو منهجية محدّدة لإجراء البحث أو الدراسة، بل يجب أن يكون البحث العلمي قائماً على التتابعية والاعتمادية المتلاحقة ابتداءً بمرحلة الاستكشاف، وانتهاءً بمرحلة التحليل وربط المتغيرات بمرحلة ايجاد الحلول واتخاذ القرارات لعلاج الظاهرة. إضافة إلى إجراء البحوث التقييمية وبحوث المتابعة والتي على ضوئها قد يتم إجراء بحوث ودراسات جديدة على ضوء التغيرات والمستجدات الاجتماعية أو البيئية.

٨ ـ التوصيـــات

على ضوء النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية لأخذها بعين الاعتبار عند بحث الظواهر الإجرامية :

١ ـ اعتماد كلا المدخلين : المدخل الاجتماعي ، والمدخل الفردي في دراسة الظواهر الإجرامية والسلوك الإجرامي ، وذلك بسبب تداخل العوامل الاجتماعية والبيئية والفردية المختلفة في إحداث السلوك الإجرامي .

٢ ـ الاستفادة من طرق ومناهج البحث العلمي المستخدمة في بحث الظواهر الطبيعية في بحث ودراسة الظواهر الاجتماعية وبخاصة ظاهرة الإجرام ، حيث أثبتت الدراسات والتجارب امكانية ذلك وبخاصة طريقة التجربة المخبرية وطريقة الحالة .

٣ ـ دراسة الظواهر الإجرامية وفقاً للمدخل الشمولي الذي يخضع جميع العوامل والظروف ذات العلاقة للدراسة والبحث وبخاصة إذا ما كان الهدف من البحث العلمي هو وضع الخطط الاستراتيجية للحد من ظاهرة الإجرام أو ضبط السلوك الإجرامي .

٤ ـ تخطيط البحث العلمي المتعلق بالظواهر الإجرامية وتنظيمه بالشكل الذي يسمح بإجراء البحوث المتنوعة ضمن حزمة بحثية تدار على أساس المشاريع Projects تشرف عليه المراكز أو الأكاديميات المتخصصة بمكافحة الجريمة . أي أن يتم تشكيل مجموعة group من الباحثين في المجالات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والبيولوجية وغيرها لدراسة ظاهرة إجرامية بعينها والوقوف على طبيعتها وأسبابها وسبل مكافحتها أو القضاء عليها .

المراجع

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

١ ـ أحمد الربايعة، أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٤

٢ أكرم نشأت، سياسة مكافحة الجريمة ودور البحث العلمي في تخطيطها، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض. ١٩٨٣

٣ ـ جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٧٢

٤ ـ ديبولد فان والين، مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نوفل وآخرون، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩

٥ ـ عبد الفتاح مصطفى الصيفي، علم الإجرام، الكتاب المصري الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، بلا تاريخ.

٦ ـ عبود السراج، علم الإجرام وعلم العقاب، الطبعة الأولى. جامعة الكويت، ١٩٨١

٧ ـ عاطف عبد الفتاح عجوة :

ـ البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض. ١٩٨٥

ـ السياسات الاقتصادية لمكافحة الجرائم الناتجة عن النمو الاقتصادي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض. ١٩٨٣

٨ ـ علي العلاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٩٦

٩ . فوزي غرايبة، ونعيم دهمش. وربحي الحسن، وخالد عبدالله، وهاني أبو جبارة، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية، عمّان، ١٩٨١

١٠ ـ مأمون محمد سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي القاهرة، ١٩٧٩

١١ ـ محسن عبد الحميد أحمد، دور البحث العلمي في التخطيط للتنمية، مركز التدريب والبحوث التطبيقية بالدرعية-الرياض، إدارة برامج البحوث، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٢

١٢ ـ محمد فتحي، علم النفس الجنائي علماً وعملاً، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٩

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Clinard B. Marshal and Abbott J. Daniel, Sociology of Deviant Behavior, Inter Science Publication, New York, 1973.

2. Edwin H. Sutherland and Donald R. Cressey, Principles of Crimonlogy, J. B. Lippincott Co., New York, 1960.

3. Gunnar Myrdal, Asian Drama, Penguin, London: 1976.

4. Frank P., Prassel, Introduction to American Criminal Justice, Arper and Row, N. Y. 1975.

5. Norman Palansky, ed., Social Work Research, Chicago: The University of Chicago Press, 1962.

6. Rummel, J. F. Rummel and N. C. Ballaine, Research Methodology in Business, New York: Harper & Row, 1963.